جامعة المنوفية
كلية الآداب
مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
(الجغرافيا والجيوماتكس)

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة

هيئة التحرير للمجلة	
أ.د/ لطفي كمال عبده عزاز	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ عادل محمد شاويش	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
د/ محمد فتح الله محمد النتيفة	
د/ طوفان سطام حسن البياتي	
د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
د/ محمود فوزي محمود فرج	
د/ صابر عبد السلام أحمد محمد	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	سكرتير التحرير

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

مدى تكامل السياسات العامة في البحرين في تحقيق التنمية المستدامة

إعداد الباحث/ علي محمد علي العجمي*

تحت إشراف: أ.د/ ماجد رضا بطرس صليب**

وإشراف الدكتورة / وردة هاشم علي***

* ماجستير العلوم السياسية جامعة حلوان

** أستاذ العلوم السياسية جامعة حلوان

*** مدرس العلوم السياسية جامعة حلوان

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تكامل السياسات العامة والتنمية المستدامة في البحرين، وما هي الآليات التي تعزز من درجة تكامل السياسات العامة ودعم دورها التنموي في لزيادة تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تتسم السياسة الداخلية بالتكامل مع السياسات العامة وخصوصاً السياسات الخارجية البحرينية، كما تتسم السياسات العامة الاجتماعية في البحرين، بوجود درجة عالية من التكامل بين مكوناتها الأساسية. وأخيراً، تعكس الجهود البيئية مدي فاعلية السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مملكة البحرين خلال فترة الدراسة. وفي ضوء ذلك، أكد الباحث على ضرورة اهتمام واضعي السياسات العامة بتكامل تلك السياسات بما يعزز من فاعليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، التنمية المستدامة، البحرين

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مقدمة البحث:

تعُد التنمية المستدامة محوراً أساسياً في السياسة العامة للدولة، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهم المرتكزات التي تتميز بها السياسات العاملة لتكون ناجحة ومؤهلة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يجب أن يتوافر فيها ما يلي: أن تكون السياسات العامة متكاملة، ضمان مشاركة فعالة لكل الفواعل، ضرورة أن تعبر السياسات العامة عن مشاكل المجتمع، على السياسات العامة أن تستهدف أولاً الجانب المادي بتوزيع عادل للثروة بين أفراد المجتمع، عدم إهمال السياسات العامة للبعد الثقافي والحضاري، قوة ونفوذ الدولة وقدرتها على فرض السياسات(مولغرعة،٢٠١٥: ١٢٨). وبالتالي، فإن الجهد التنموي في شقية المحلي والاصلاحي الذي يظهر في صورة سياسات عامة تعبر عم الإرادة السياسية للنظام يتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية الجهاز السياسي والإداري والمؤسساتي للدولة ومدي قدرته على تحقيق التوافق في المجتمع بشكل يجعل كل فواعل المجتمع.

وفي ضوء ذلك، أتخذت مملكة البحرين العديد من الخطوات والمبادرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تحرص المملكة دوماً على مواءمة خططها وبرامجها التنموية مع أهداف التنمية المستدامة. وكانت البحرين من أوائل الدول التي نجحت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، حيث قامت بتحقيق الأهداف في عام ٢٠١٥. ولمتابعة مسيرة التنمية المستدامة أصدرت البحرين العديد من التقارير حول الأهداف الإنمائية للمملكة وذلك بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتم عرض إنجازات البحرين حول أهداف الألفية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥. وأصدرت مملكة البحرين في شهر فبراير ٢٠١٨ التقرير الأساسي بشأن رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ غايات ومؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في المملكة، والذي يعد التقرير الأول من نوعه في المنطقة، كما يأتي في إطار التزام المملكة التام بالأجندة الدولية واتجاهات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وربطها ببرنامج عمل الحكومة.

مشكلة وأهداف وأهمية البحث:

المتتبع لواقع السياسات العامة في الدول العربية- ومنها البحرين- ، يجد أنها تواجه تحديات عدة في صناعة السياسات العامة وتهميش الرأي العام كمصدر من مصادر رسم السياسات العامة، التي تحدد النظام العام والقرارات الكبرى التي ترسم سير حياة المواطنين من خلال الأهداف التي توضع وتطبق بصورة تكفل تحقيق التنمية المستدامة للدولة، فأهمية ترشيد القرار تلعب دوراً رئيساً في وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، بل حتى وضع سياسات واستراتيجيات وقتية تتطور لتحقيق غاية معينة بغض النظر عن الهيكلة السياسية للنظام السياسي. وايضاً، نجد أن آليات رسم السياسات العامة الخاصة بكل منظومة على حدة غير مترابطة مع السياسة العامة الموجهة من الحكومة المركزية، وهذا الأمر يفضي في نهاية المطاف إلى عدم تكامل السياسات العامة، مما يؤثر سلبياً على تحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي تتمثل **المشكلة الأساسية** لهذه الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور تكامل السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١؟

وتتمثل **أهمية الدراسة** في محاولة إثارة اهتمام صانعي القرار في الاقتصاد البحريني بتناول مثل هذا الموضوعات المهمة والتي أصبح البحث فيها قليلاً مقارنة بالموضوعات الأخرى. كما تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في مسألة التكامل فيما بين السياسات العامة، وعلاقته بتخطيط السياسات التنموية الناجحة، وتأثير صانعي القرار السياسي من النخب السياسية في تخطيط ومتابعة متطلبات تنفيذ هذه السياسات في دولة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم التحديات التي قد تواجه السلطات التنفيذية في مراحل التنفيذ، مثلما قد تواجه المؤسسات المختلفة التي تشارك في صنع السياسات العامة وتحديد التوجهات العامة للدولة خاصة في مجال التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، **تهدف الدراسة إلى** التعرف على العلاقة بين تكامل السياسات العامة والتنمية المستدامة نظرياً، وفي مملكة البحرين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١، وذلك للمساهمة في صياغة جملة من التوصيات تساعد في تعزيز درجة تكامل السياسات العامة لزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين.

منطقة الدراسة:

تقتصر الدراسة على مملكة البحرين، وهي دولة أرخبيلية تتكون من ٣٣ جزيرة طبيعية والعديد من الجزر الصناعية. تقع في الخليج العربي في جنوب غرب آسيا. يبلغ الطول الإجمالي لحدودها ١٦١ كم وتبلغ مساحتها ٧٧٩,٩٥ كم مربع ، وهي أصغر دولة عربية من حيث المساحة. تعد البحرين بلداً سهلياً حيث تغطي السهول جميع سواحلها وجزرها. مناخ البحرين صحراوي حار بسبب وقوع البحرين قرب خط الاستواء.

وتقع البحرين في جنوب غرب آسيا وسط الخليج العربي كجزء من الشرق الأوسط وتقع مملكة البحرين بين خطي عرض ٢٥,٣٠ و٢٦,٢٠ شمالاً وبين خطي طول ٥٠,١٨ و٥٠,٥٥ شرقاً أي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية والشرقي، يحدها من الجنوب الشرقي قطر ومن الغرب السعودية ومن الشمال إيران وتتشارك حدودها مع هذه الدول الثلاث بحدود بحرية فقط. تغطي البحرين مساحة ٧٦٥,٣ كم مربع في ٢٠١١ وهي بذلك تحتل المرتبة ١٩٨ بين دول العالم حسب المساحة وتعد أصغر دولة عربية. جزيرة البحرين هي أكبر جزيرة في أرخبيل البحرين حيث تُكون من المساحة الإجمالية نسبة ٨٣٪. ، ويوضح الشكل التالي الخريطة الجغرافية للملكة البحرين.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

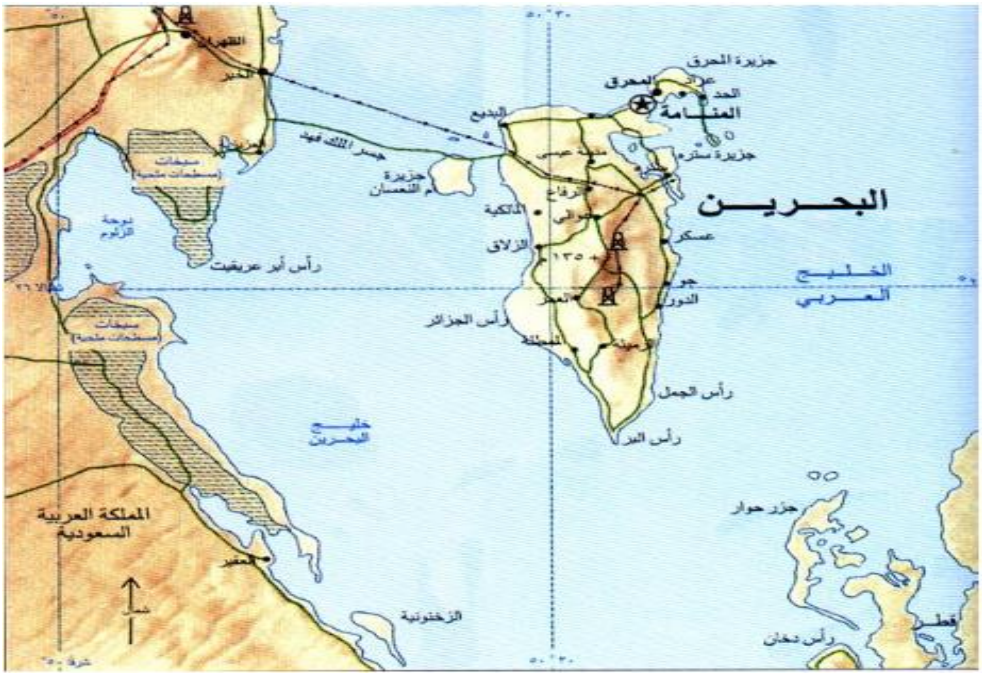

Sources :https://gawlah.com.

شكل (١) الموقع الجغرافي لمملكة البحرين

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة بهذا البحث إلى ثلاث مجموعات، وهي:

أ) مجموعة الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة:

هدفت دراسة (ساجد، ٢٠٢١، ٢٥٩- ٢٨٩) إلى تحليل النظام السياسي الأردني ودوره في عملية صنع السياسة العامة ، وبيان ومحددات هذه العملية الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية، ودور القوى والمؤسسات الرسمية فيها ودرجة توازنها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يتبع النظام السياسي في ادارته للتنوع المجتمعي اسلوباً يضعف المعارضة لسياساته عن طريق توزيع الامتيازات والمكاسب لإيجاد قاعدة متوازنة وإنشاء مؤسسة امنية تدين بالولاء له. يهيمن الملك على العملية السياسية في الأردن ويستخدم في ذلك ادواته الحكومية كونه أحد الأركان الرئيسية للسلطة التنفيذية، أما منظمات المجتمع المدني فهي خاضعة للصلاحيات الكبيرة التي تتمتع بها الحكومة الأردنية وامكانيتها لحل النقابات لضرروات آمنية وهذا ما أضعف مكانة منظمات المجتمع المدني ودورها في السياسات العامة.

وفي هذا الشأن، هدفت **دراسة(صالحي، ٢٠١٩، ١٩١- ٢٠٨)** إلى تقديم مقاربة مفاهمية حول مفهوم السياسة العامة ومفهوم التقييم والتقويم، لتنتقل الدراسة لتبين مساهمة المؤشرات الكمية والنوعية في عملية تقييم السياسات العامة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

عملية تقييم السياسات العامة يتم بالفعل على نطاق الحكومة وبطرق مختلفة ومن قبل جهات متعددة، وقد يكون التقييم دورياً ونظاميًا، كما أنه يكون مؤسساتيًا وله أجهزة متخصصة كما يمكن أن يكون غير رسمي وليس له إطار مؤسساتي. وكذلك، هدفت **دراسة(بن إسماعيل، ٢٠١٨، ١- ٢٦)** إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين البيروقراطية والسياسة في ليبيا وتشخيص العوامل التي أدت إلى ضعف دور البيروقراطية باعتبارها أحد الفاعلين في صنع السياسات العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل أثرت على دور البيروقراطية في صنع السياسة العامة مما أفقد الجهاز البيروقراطي فرصة إقامة قنوات اتصال مع المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للاطلاع على توقعاتهم وخيارتهم حول قضايا السياسة العامة وتطوير السياسات العامة.

ب) مجموعة الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

هدفت دراسة(الشرفي، ٢٠٢١، ٧٦٩-٧٩٢) إلى إبراز دور تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن. وقد خلصت هذه الورقة إلى أن اليمن يعاني من عدم تطبيق وتفعيل معايير الحكم الرشيد وايضاً استشراء الفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية، الأمر الذي أدى إلى توسع دائرة الفقر وتدني معدلات التنمية بشكل كبير. **كما هدفت دراسة(أمين، ٢٠١٧، ١-١٠)** التعرف على مدى اعتماد الجمهور البحريني على الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات عن قضايا التنمية المستدامة، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج أهمها: أن غالبية المبحوثين يرون أن الإعلام الجديد يقدم معلومات محدودة عن قضايا التنمية المستدامة، وأن أبرز الآثار المعرفية المرتبطة بالتنمية المستدامة التي اكتسبها المبحوثون من الإعلام الجديد ساهمت في إثراء المعارف والمعلومات المرتبطة بقضايا التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، هدفت **دراسة(المريخي، ٢٠١١،١)** إلى تحديد وتقييم وتحليل ومقارنة كثافة التنمية المستدامة في محافظات مملكة البحرين باستخدام سعة الحمل الحضرية من خلال بناء إطار عمل يتناسب مع ظروف مملكة البحرين وتطوير التنمية المتسارعة فيها خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٩، وتدلل جميع نتائج الدراسة على اتجاه قوي جدا نحو كثافة التنمية المستدامة بما يفوق سعة الحمل الحضرية لمحافظات المملكة.

ج) مجموعة الدراسات التي ربطت بين السياسات العامة والتنمية المستدامة:

هدفت دراسة(Gallina, de Oliveira & Matias,2017,127-138) إلى كشف العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة في البرازيل ومدي تأثيرها على الصناعات الحيوية الوطنية؛ حيث تعتبر البرازيل واحدة من البلدان ذات التنوع البيولوجي الضخم. ومع ذلك ، فإن هناك ازدواجية بين التنمية الاقتصادية والاستخدام المستدام لرأس المال الطبيعي تظهر أيضًا هشاشة اجتماعية وبيئية. تحاول السياسات العامة حل هذه المشكلات من خلال تحسين لوائح العلوم والتكنولوجيا والابتكار (الحوافز الضريبية ؛ الابتكار ؛ إطار العلوم والتكنولوجيا والابتكار). ومن المجالات الاستراتيجية التي تم أخذها في الاعتبار في هذه السياسات هو التكنولوجيا الحيوية، لا سيما عندما ترتبط بتطوير الاقتصاد الأخضر، مثل الوقود الحيوي. التكنولوجيا الحيوية هي مجال الإنتاج العلمي المكثف ، والسياسات التي تحفز البحث

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الابتكار وتقليل الحواجز المؤسسية وتسهيل الوصول إلى الحوافز الضريبية للشركات الخاصة إنجازات كبيرة لتطوير الصناعة الحيوية.

وكذلك هدفت دراسة(Vertakova, & Plotnikov, 2017,4-11) إلى تنظيم التحديات الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع مراعاة ميزاتها المحددة. وتوصلت الدراسة إلى الأهمية الكبيرة لتنمية الاقتصاد الأخضر لضمان استقرار الاقتصاد، وقدمت بناءً للمجالات الرئيسية للأخضر وقدموا بيانات تجريبية تعكس الاتجاهات الحالية. وأكدت الدراسة أن المشكلات البيئية عالمية بطبيعتها وأن تطوير الاقتصاد الأخضر يصب في الاهتمام الحالي عبر البلدان. يمكن القول إن الجهود المبذولة في روسيا لتقليل التأثير السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة كانت ناجحة. **كما هدفت دراسة(Vertakova, & Plotnikov, 2017,1-24)** إلى التحقق من العلاقات المتبادلة بين السياسات العامة الرئيسية للتنقل الحضري في كوريتيبا - العلاقات العامة وهدف التنمية المستدامة رقم ١١ - والمدن والمجتمعات المستدامة. وجد أن هناك ارتباطًا بين محتوى السياسات التي تم تحليلها وهدف التنمية المستدامة ١١. وكانت أعلى مستويات الترابط هي فئتي السلامة على الطرق والاستدامة ، بينما كانت أدنى مستويات النقل العام وإمكانية الوصول. وخلص إلى أن من الضروري عملية مستمرة لقياس وتقييم السياسات العامة.

وأخيراً هدفت **دراسة (مولغرعة، ٢٠١٥، ٢٨) إلى** معالجة دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة للدولة كعامل مهم لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، باعتبارها أقرب مؤسسات الدولة إلى المواطن المحلي. وأكدت الدراسة على إن عملية صنع السياسة العامة في الجزائر تستحوذ فيها الحكومة على كامل الدور، في حين دور الإدارة المحلية فيها وتأثير هذه الأخيرة على مساراتها ضعيف جدا لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، ولما هو منتظر من الإدارة المحلية باعتبارها الشريك الأوثق للحكومة في صنع السياسة العامة.

منهجية وخطة البحث:

يعتمد البحث على استخدام المنهج التحليلي، ومنهج دراسة الحالة. أما بالنسبة لخطة البحث، فتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، يتناول المحور الأول، عرض الإطار النظري لمفهوم السياسات العامة والتنمية المستدامة؛ ويتناول المحور الثاني، دور تكامل السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٢١)، والمحور الثالث، يتناول نتائج ومقترحات البحث.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم السياسات العامة والتنمية المستدامة

أولاً: السياسات العامة (المفهوم- الخصائص- الأنواع – المراحل):

تعتبر السياسة العامة أحد أهم المفاهيم المستحدثة في دراسات العلوم السياسية، والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت إهتماما بالغاً وتداولاً واسعاً من الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة، وتعكس السياسة العامة مجموعة من خصوصيات البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية(رفيق، ٢٠١٩: ١٠١). ومن ثم، فالسياسات العامة تتجاوز أن تكون مجرد خطة إرشادية، وذلك إذا تم تحريرها من المحددات الوظيفية بإتجاه الرحابة المفاهمية والفلسفية، في جميع توجهاتها وتفاعلاتها ومستوياتها، بالشكل الذي تعبر فيه السياسات العامة عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع والتنظيم والحكومة(أبو رولية، ٢٠١٣: ٢٨٥).

أ) مفهوم السياسات العامة:

تتعدد تعريفات السياسة العامة، وتدور حول كونها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية. وهذا، ما جعل هذا المصطلح حقلا للدراسة والتحليل، خاصة لأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة، وتنفيذها وكل الفاعلين فيها، والدليل الصادق على ذلك تساقط الحكومات في العالم العربي والنامي عموما تعبير عن عدم قدرتها على دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة لشعوبها فيعطينا هذا المنظور صورة حقيقية عن مهام الحكومات وأجهزتها ويمثل منطلقا علميا في دراسة جوانبها وممارساتها(صالحي، ٢٠١٩: ٢١٢).

ب) خصائص السياسات العامة:

تنطوي السياسة العامة على العديد من الفوائد المادية والقيم المعنوية. وهذا ما يميزها بعدة خصائص، منه(العزاوي، ٢٠٠١: ٢٤):

١) أن قرار تتخذه الحكومة؛ بمعنى أنها تختار أسلوباً معيناً لتحقيق الأهداف المنشودة.
٢) قرار يتميز بالثبات؛ أي الدوام أو عدم التغيير نسبيا ما دامت السياسة العامة لم تتغير.
٣) أن تطبيق السياسة العامة عام وشامل بنفس الأسلوب على كل أفراد المجتمع الذين تخدمهم.
٤) أن السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافة المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، ومع من ينطبق
عليهم القرار، أو على الأقل أنها تعبر عن وجهات نظر هم جميعا.
٥) أن السياسة العامة عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغيير.

وتعكس هذه الخصائص طبيعة عمل السياسات العامة وآليتها منذ بداية أتخاذ القرار مروراً بعملية إعداد الخطط والموازنات والتنفيذ، فإهمال تلك البيئة بما تحتويه من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومعلوماتية ودولية، يؤدي لفشل السياسة العامة لتحقيق أهدافها المرجوه.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ثانياً: التنمية المستدامة (المفهوم والابعاد- الأهداف والمبادئ- المؤشرات):

أضحت التنمية المستدامة أسلوبا من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة الحاصرة كونها تميز بتسارع معطياتها مع التطور والتغير، فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة جهود حديثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات(فاضل، ٢٠٢١: ٤٤).

أ) مفهوم التنمية المستدامة:

هناك الكثير من التعريفات للتنمية المستدامة، والتعريف المتفق عليه للتنمية المستدامة، يري بأنها التنمية التي تفى باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها(الزعبي، ٢٠٠٩: ٢٤٣). وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة الموضوع؛ إذ يعد هذا التعريف شاملاً ومختصرا للتنمية المستدامة حيث عرفتها بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"(عبد البديع، ٢٠٠١: ٣١٦).

وقد عرفت منظمة الزراعة والأغذية العالمية فأو(FAO) التنمية المستدامة بأنها عبارة عن إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاتؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول(عثمان، ٢٠١٥: ٤١).

ب) أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي، ويمكن إيجاز هذه الأبعاد على النحو الآتي:

١) **البعد الاقتصادي:** ينبع هذا البعد من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية، وأي تلويث لها واستنزاف مواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، وبالتالي يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد. ومن أجل تحقيق التطور الاقتصادي وتشجيع عمليات الإنتاج والتوزيع والمبادلات، تلقى على عاتق السلطات المحلية خلق مناصب شغل جديدة وتحديد كل المعوقات الكامنة في البنية التحتية لأخذها في الحسبان في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن تنجز ضمن استراتيجية خلق التكامل والتوافق ما بين كل القيم المدينة والمدن المجاورة لها(الحرمي، ٢٠٢٠: ٤٣).

٢) **البعد الاجتماعي:** يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات تشبه المعدلات الحالية)، لأن النمو المستمر للسكان أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة، (ابو رولية، ٢٠١٣: ٢٥٠).

٣) البعد البيئي: يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته
الإيكولوجية وقدرته على التكيف، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى. لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجازوها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود؛ فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة. وتتضمن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة كلا من(تي، ٢٠٢٠: ٢٨٧).

ثالثاً: العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة:

يتم تنفيذ جهود التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ مختلف السياسات العامة، وتعتبر عملية تنفيذ تلك السياسات بمثابة إجراء اجتماعي مصمم لإحداث التغيير التنموي المستهدف. ويتطلب التغيير في روح التنمية تحسين حياة الناس. لذلك فإن، تصميم وتنفيذ السياسات العامة يحدد مدى نجاح البلدان في التقدم نحو الازدهار وتحقيق التنمية المستدامة(Muhammad, :67 2014). ويستدعى تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تعمل الحكومات عبر مختلف مجالات السياسات العامة، للتغلب على جميع العقبات التي تفرض الضغوط الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، وتنعكس على تأجيل مبادرات السياسات الاستراتيجية، وعادةً ما تواجه الميزانيات العامة وأنظمة المساءلة صعوبةً في تتبّع نتائج السياسات المختلفة عبر المستويات الحكومية المختلفة. ولذلك يتعين استشارة طيف واسع بشكل غير مسبوق من الأطراف الفاعلة، في القطاعين العام والخاص، وأن تشارك في صياغة السياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وهذا ما يستدعى حشد الموارد المالية، وتعزيز قدرة الحكومات على التخطيط والتنسيق والعمل والعمل كالمحفّز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذا، يركز هذا المبحث على توضيح العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المستدامة.

ومن ثم فاصبح هناك تأكيد متزايد لتتبوأ السياسات العامة الرشيدة والعقلانية، لدورها المهم في تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.وفي هذا الصدد فقد أفضى التصور المتعلق بالمكونات الأساسية للسياسات العامة العقلانية والرشيدة في داخل المجتمع إلى فهم وإدراك جملة الخصائص الأساسية يجب ان تتميز بها كل الاجراءات الحكومية والفعل الاداري والسياسي التي يمكن ان يحقق التنمية المستدامة في داخل المجتمع ، ومن أهم تلك الخصائص(بعير& بعيره، ٢٠٠٨: ٣٥): المشاركة، سيادة القانون، الشفافية،الاستجابة، التوافق، العدالة والمساواة،الكفاءة والكفاية. ورغم أهمية الحكم الرشيد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة إلا أن صفة العقلانية والرشادة لا بد أن تصل الى السياسات العامة الحكومية فهذه السياسات هي التي ستوجه العمل الحكومي وتقود الدولة في مضمار التنمية المستدامة.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

المحور الثاني
دور تكامل السياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٢١):

أولاً: دور تكامل السياسات العامة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

أ) دور السياسات العامة الداخلية في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في البحرين:

١) دور المشاركة الشعبية في البحرين:

تؤكد العديد من الدراسات أهمية المشاركة الشعبية في إحداث التنمية التنمية الاقتصادية من خلال مشاركة المواطنين وتعاونهم في قيام المشروعات التنموية من أجل ترقية الخدمات بالمجتمعات المحلية(علي، ٢٠٠٤: ٢٠). ويمكن الاستدلال على دور المشاركة المجتمعية في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، من خلال الاستعانة بتطور مؤشر التصويت والمسألة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، وذلك على النحو التالي:

جدول (١) تطور معدل نمو مؤشر التصويت والمسألة ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)

السنة	مؤشر التصويت والمساءلة		إجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة	معدل النمو%	القيمة بالمليار دولار	معدل النمو%
2000	17.41	-	16.39	-
2004	31.25	-0.29	22.51	-2.59
2008	23.08	-2.04	34.52	17.03
2012	11.27	-43.40	26.84	3.04
2016	10.84	-4.32	25.76	0.64
2021	10.22	11.33	29.13	-0.41
المتوسط	17.50	-1.10	25.93	6.75

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

ومن خلال الجدول السابق، يلاحظ وجود علاقة مباشرة بين المشاركة المجتمعية ممثل بمؤشر التصويت والمساءلة، والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ممثلاً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، فعندما انخفض متوسط نمو مؤشر التصويت والمساءلة من (٧,٨٧) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠) إلى (-٨,٥٧) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، وبمتوسط قدره(-١,١٠) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١). انخفض متوسط نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٢,٣٩) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠) إلى (٢,٠٥) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١)، وبمتوسط قدره(٦,٧٥) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١).

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

٢) دور المحليات في البحرين:

تعد العلاقة بين الإدارة المحلية(المحليات) من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى واحدة من أهم القضايا المثارة على نطاق البحث منذ فترة طويلة، بل إنها تخطت هذا النطاق إلى مجال التطبيق العلمي، حيث كانت هناك العديد من الخبرات المحلية والدولية المتعلقة ببحث وتمحيص جدلية العلاقة بين المتغيرين وبالأخص في ظل تزايد الدفع بشأن إحداث التنمية المتواصلة والمستمرة. ولما كانت التنمية الاقتصادية- بحكم التعريف- هي العملية التي يتم بموجبها تحقيق النمو الإرادي من خلال زيادة حقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، فإنه ينظر إلى التنمية الاقتصادية على انها عملية تفاعلية متعددة العناصر والأبعاد والمراحل والمستويات، وهي أيضاً عملية مستمرة ومتواترة(طايع، ٢٠٠٠: ١٠٨).

وترتيباً على ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تصبح هي الهدف الذي ترنو إليه جميع بلدان العالم النامي، والغاية التي تنشدها دول الجنوب ومن بينها البحرين، وفوق هذا وذاك فهي تحتل ترتيباً متقدماً في برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي لصانعي القرار في دول الجنوب، وأحد أهم الخيارات الاستراتيجية التي لا غنى عنها. وفي هذا السياق، يبرز دور المجتمع المحلي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يعرف بالتنمية الريفية، والتي تعُد بمثابة البنية التحتية للعملية التنموية بصفة عامة، فعلى دعائم التنمية الريفية تنهض وتتاسس ركائز التنمية القومية الشاملة(شودى وآخرون، ٢٠١٤: ١٣٣). وهذا ما يؤدي إلى انخفاض دور المحليات في المجتمع البحريني في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية كإحد محاور التنمية المستدامة.

ب) دور السياسات الاقتصادية العامة في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في البحرين:

١) دور السياسة المالية:

تؤدي السياسة المالية دور مهم ضمن السياسات الاقتصادية العامة بالتأثير في النشاط الاقتصادي، وتمارس السياسة المالية دورها من خلال ادواتها المالية والمتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة في تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وبما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة(عبد العزيز، ٢٠١٨: ٢٤). وتحرص وزارة المالية والاقتصاد الوطني على توجيه الإستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية للمملكة، بالإضافة إلى إدارة الدين العام والإبقاء على معدلاته في الحدود المقبولة دولياً والعمل على تعزيز الإستقرار المالي من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. ويمكن الاستدلال على الدور الرائد للسياسة المالية في الاقتصاد البحريني من خلال رصد تطور الميزانية الحكومية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١).

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

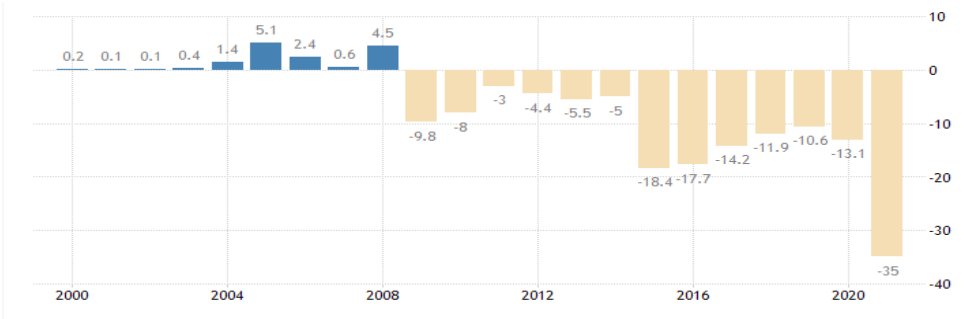

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/government-budget

شكل (٢) تطور الميزانيات الحكومية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)

وبإمعان النظر إلى الشكل السابق، يتضح عدم استقرار الميزانيات الحكومية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، فقد سجلت الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨) فائضاً؛ حيث ارتفعت نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي من(٠,٢٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٤,٥٪) عام ٢٠٠٨. في حين سجلت الفترة (٢٠٠٩-٢٠٢١) عجزاً دائماً؛ حيث ارتفعت نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٩,٨٪) عام ٢٠٠٩ إلى (١٣,١٪) عام ٢٠٢١. وهذا ما يعكس مدى مساهمة السوق في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي في البحرين، ومن ثم تعزيز البعد الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة.

٢) دور السياسة النقدية:

يضطلع مصرف البحرين المركزي بدور أساسي في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين وتنمية ودعم الاقتصاد الوطني، ورسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية وغيرها من السياسات المتعلقة بتنظيم وتطوير القطاع المالي في المملكة، بالإضافة إلى حماية المودعين وعملاء المؤسسات المالية وتعزيز الثقة في مكانة المملكة كمركز مالي عالمي. ويمكن التعرف على أهمية السياسة النقدية في دعم الاقتصاد البحريني، من خلال رصد تطور الميزانية العمومية للبنك المركزي البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١).

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/bahrain/central-bank-balance-sheet

شكل (٣) تطور الميزانية العمومية المصرفي المركزي البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)

وبإمعان النظر في البيانات الواردة في الشكل السابق، يلاحظ وجود اتجاه صعودي لميزانية المصرف المركزي البحريني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، فقد ارتفعت من (٥٤٨,٩) مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٠ إلى (٤٥٩٩,٩) مليون دينار بحريني عام ٢٠٢١. ويسهم هذا الارتفاع في تطور حجم السيولة النقدية في الاقتصاد البحريني، مما يوفر أحد المتطلبات الهامة للتنمية الاقتصادية، والممثلة في التمويل الاستثماري. وهذا ما يظهر أن المصرف المركزي يقوم بدور فاعل جداً من شأنه خلق ثقة كبيرة بين المودعين والمصارف، كما أنه يحافظ على حسن سير العمليات المالية بشكل قانوني وعلمي بما يليق بمملكة البحرين ويؤمن حسن سير الإدارة المالية فيها الى عقود طويلة. علمًا بأن المصرف المركزي يمتاز بمجموعات كبيرة من المحترفين وأهل الاختصاص الذين يبذلون كل جهد لمواكبة التطورات المالية العالمية بالشكل المطلوب لتأمين أفضل الأطر القانونية والعلمية اللازمة، لدعم الاقتصاد البحريني، وتعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ج) دور السياسات الاجتماعية العامة في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في البحرين:

١) دور التعليم:

أهتمت مملكة اليحرين بتطوير التعليم بقيادة وزارة التربية والتعليم وفي ضوء برنامج عمل الحكومة ٢٠١٥- ٢٠١٨، وذلك في مختلف القطاعات بدءاً من رياض الأطفال وحتي التعليم العالي، وفيما يلي أهم إنجازات مملكة البحرين في تطوير التعليم(مركز الدراسات والتدريب البرلماني، ٢٠١٧: ٢- ١٠): التوسع في البنية التعليمية الأساسية، تعزيز الموارد البشرية وتدريبها، الارتقاء بالتعليم ماقبل المدرسي" رياض الأطفال، مشروع تحسين أداء المدارس، التمكين الرقمي في التعليم، المدارس المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان، دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخيراً، تطوير التعليم العالي. وتساهم هذه الإنجازات – الخاصة بجانب تطوير التعليم في تعزيز مساهمة الكوادر البشرية، في تحقيق مزيد من الانتاجية وتقدم الاقتصاد البحريني، وتحقيق النمو الاقتصادي في البحرين، ومن ثم تعزيز البعد الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة.

٢) دور الصحة:

تبنت حكومة البحرين والمتمثلة بوزارة الصحة سياسة "توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين"، وحققت البحرين تقدماً مطرداً على مدى العقود الأربعة الماضية في تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية، بالإضافة للنقص في توفير بعض المهنيين الصحيين قد يشكل تحدياً مستقبلياً(وزارة الصحة، ٢٠١٢: ١٩). ويمكن الاستدلال على دور الحكومة (السياسة الصحية) في تطوير المنظومة الصحية في البحرين من خلال تطور أمعان النظر في أتجاه تطور الأنفاق الصحى الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البحرين خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٢١)، الواردة في الجدول رقم(٢).

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

جدول (٢) تطور الأنفاق الصحى الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)

السنة	الأنفاق الصحى الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
2000	3.56
2004	3.47
2008	3.29
2012	3.58
2016	4.99
2020	4.14
2021	4.11
المتوسط للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)	3.91

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

وبأمعان النظر في بيانات الجدول السابق، يلاحظ اهتمام من جانب الحكومة في مملكة البحرين بالقطاع الصحي، ممثل في تطور في الأنفاق الصحى الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البحرين خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٢١)، إذا ارتفع متوسطة هذه النسبة من (٣,٤٨) خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٦) إلى(٤,٥٠) خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠٢١) وينعكس الاهتمام الرائد للحكومة في مملكة البحرين على تطور الخدمات الصحية تحت قيادة وزارة الصحة، بما يسهم في تقليل معدلات الفقر، والحصول على العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ومن ثم دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ج) دور السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في البحرين:

تبذل مملكة البحرين جهوداً حثيثةً في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتهدف من وراء هذه الجهود إلى ضمان استدامة عملية التنمية في مجالات متعددة، وتجسد ذلك في دستور مملكة البحرين وفي ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه شعب مملكة البحرين بنسبة ٩٨,٤٪، حيث أقر الدستور والميثاق كفالة حماية البيئة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في رؤية وإستراتيجية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ وفي المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٨.

ويمثل مؤشر الأداء البيئي العالمي للملكة البحرين، إحد لمقاييس الهامة لمعرفة مدي نجاح السياسة البيئية في مملكة البحرين، وفي عام ٢٠٢٠، حققت مملكة البحرين المركز(٥٦) من أصل (١٨٠) دولة بقيمة (٥١) نقطة، وذلك بفارق إيجابي خلال العقد الأخير قدر بـ(١٧,٣)، وذلك بفضل حرص مملكة البحرين على أن تكون استراتيجيتها الوطنية البيئية محققة لهذه التوجهات، وأن الجهاز التنفيذي للمجلس الاعلى للبيئة من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج الهادفة لتحقيق سياسات المجلس والتي أثمرت تحقيق هذا الموقع البيئي الريادي المتميز. وقد أنعكست هذه الجهود على دعم التنمية الاقتصادية في البحرين، وقامت الحكومة بإنشاء مجلس

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

التنمية الاقتصادية عام ٢٠٠٠، والذي عمل بالتعاون مع الحكومة ومجموعة من الشركاء، على تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية التي رفعت مستوى أداء الاقتصاد الوطني. وقد ركزنا بشكل كبير على رفع القدرة التنافسية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق قوة عاملة ماهرة في البحرين، وهذا ما يعزز تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ثانياً: دور تكامل السياسات العامة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

أ) دور السياسات العامة الداخلية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين:

تقوم المشاركة الشعبية من خلال اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية(القيق، ٢٠١٤: ٤).ويمكن الاستدلال على دور المشاركة المجتمعية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال الاستعانة بتطور مؤشر التصويت والمسألة ، وتطور دليل التنمية البشرية في البحرين _ باعتباره وكيل عن البعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعية- في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣) تطور معدل نمو مؤشر التصويت والمسألة ودليل التنمية البشرية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)

السنة	2000	2004	2008	2012	2016	2020	2021	المتوسط
مؤشر التصويت والمساءلة	17.41	31.25	23.08	11.27	10.84	9.18	10.22	17.50
دليل التنمية البشرية	0.796	0.796	0.8	0.808	0.853	0.853	0.852	0.8185

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

ومن خلال الجدول السابق، يلاحظ وجود عدم استقرار في تطور مؤشر التصويت والمساءلة مقارنة بدليل التنمية البشرية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، فيلاحظ ارتفاع قيم مؤشر التصويت والمساءلة من (١٧,٤١) عام ٢٠٠٠ إلى (١٩,٩١)عام ٢٠١٠ ثم انخفض ليسجل (١٠,٢٢) في عام ٢٠٢١. بينما ارتفع دليل التنمية البشرية من (٠,٧٩٦) عام ٢٠٠٠ إلى (٠,٨) عام ٢٠١٠، ثم ارتفع مرة آخري ليسجل (٠,٨٥٢) عام ٢٠٢١. ويمكن استنتاج بشكل تقريبي وجود دور للمشاركة الشعبية مقاسة بمؤشر التصويت والمسائلة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مقاس بدليل التنمية البشرية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، وعدم وجود دور للمشاركة الشعبية في تعزي البعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعي في البحرين خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢١).

وعلى الجانب الآخر، تعتبر الإدارة المحلية الحلقة الوسيطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن، وعلى الرغم من أهمية الإدارة المحلية في مملكة البحرين- خصوصا- في ظل صدور المرسوم رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ م بشأن قانون البلديات (الإدارة البلدية)، ثم المرسوم رقم(٣) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية بالبلاد، وفي ظله مُنحت هذه المجالس صلاحيات تدخُل في سياق تطبيق اللامركزية. إلا أن تطبيق اللامركزية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

وتعزيز السُلطات المحلية يواجه تحدياً مُهماً نتيجة صغر مساحة مملكة البحرين الذي يجعل من التطبيق الكامل للامركزية أمراً صعباً، لتداخل العمل مع أجهزة ووزارات الدولة، مما يؤدي إلى إهدار الجُهد والموارد. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض دور المحليات في المجتمع البحريني في دعم وتعزيز التنمية الاجتماعية كإحد محاور التنمية المستدامة.

ب) دور السياسات الاقتصادية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين:

تساعد السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها بحيث تساهم في تحقيق التوزيع العادل للدخول، وبالإضافة لذلك ينعقد لها أيضاً دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية التي تحتاج إليها كافة الدول، ومنها البحرين(عبد الواحد، ١٩٩١؛ ٨). وفي هذا الشأن تعتبر الميزانية العام أداة جوهرية للسياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتكتسب هذه الأداة أهمية خاصة في الاقتصاد البحريني بالنظر إلى الدور المسيطر للايرادات النفطية- حيث بلغت نسبة الايرادات النفطية إلى إجمالي الايرات العامة في البحرين نحو ٧٧٪، ٧٨٪، ٨٩٪، ٨٧٪، ٩٩٪، ٩٩٪ في الاعوام ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، على الترتيب- التي تتم بها تغطية النفقات العامة في الدولة. ويمكن الاستدلال على دور السياسة المالية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، من خلال رصد تطور الميزانية الحكومية ودليل التنمية البشرية، وذلك كما يوضحة الجدول (٤).

جدول (٤) تطور الميزانية الحكومية وبعض المؤشرات الاجتماعية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)

السنة	الإيرادات الحكومية مليون دينار بحريني	النفقات الحكومية مليون دينار بحريني	دليل التنمية البشرية
2000	1047.3	579	0.796
2004	1300.4	655	0.796
2008	2677.6	1063	0.8
2012	2348	1698	0.808
2016	2177.5	1883	0.853
2020	2946.46	2052	0.853
المتوسط	2046.05	1528	0.816

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator

وبإمعان النظر في الجدول السابق، يتضح وجود تطور كبير في مكونات الموازنة العامة في البحرين خلال فترة الدراسة(٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، ومن ذلك، يتضح وجود اتجاه عام للتطور النفقات والإيرادات العامة من جانب، وتطور دليل التنمية البشرية من جانب أخر في نفس الاتجاة خلال نفس الفترة، وهذا التطور المستمر في مكونات الميزانية الحكومية المتمثل في الايرات الحكومية والنفقات الحكومية في البحرين ينعكس – بشكل تقريبي على تطور دليل

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

التنمية البشرية- مستوى معيشة لأئق، المعرفة، حياة مديدة وصحية)، حيث ارتفع قيم دليل التنمية البشرية من (٠,٧٩٦) ٢٠٠٠، إلى (٠,٨) عام ٢٠١٠، ثم استمرت في الارتفاع لتصل إلى (٠,٨٥٣) عام ٢٠٢٠، في حين بلغ متوسط قيم دليل التنمية البشرية نحو (٠,٨١٦)، وتصنف ضمن الدول قائمة الدول ذات تنمية بشرية عالية جدا. وبناءاً علي ذلك، تساهم السياسة المالية بدور رائد في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين خلال فترة الدراسة.

ويعتمد مدى نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها على مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من جهة، وعلى درجة فعاليتهما التي يحددها مستوى تطور الأسواق المالية من جهة أخرى، حيث أنه من المعروف أن السياسة النقدية تكمل السياسة المالية وتتناسق معها في تحقيق غايات وأهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج) دور السياسات الاجتماعية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين:

أنتهجت الحكومة البحرينية سياسة تعليمية شاملة لم تقتصر على جانب دون آخر أو مرحلة دون أخرى، بل انها سعت الى تطويره ليناسب متطلبات وحاجات المجتمع وفي الوقت نفسه بناء الإنسان المتعلم الذي يزيد من قوة الدولة وتماسكها، من خلال مساعدة الفرد على النمو نمواً متكامل جسميا وعقليا وخلقيا واجتماعياً، والمساهمة في تكوين المجتمع البحريني المتعلم وذلك بتوفير فرص التعليم والتعلم الذاتي لجميع المواطنين وتمكين المجتمع من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. حيث بلغت نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الانفاق الحكومي نحو ١١,٩٢٪ ، ٨,١٨٪، ٧,٣٣٪ في الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٢، ٢٠١٥. وقد احتلت البحرين وبفعل خدماتها الاجتماعية المتنوعة على مدار السنوات الماضية موقع الصدارة على مقياس التنمية البشرية مقارنة ببعض الدول العربية الأخري. فهي تقع ضمن قائمة الدول العربية التي تتصف بتحقيق مستوي تنمية بشرية عالي جداً. وهذا ما يؤكده الشكل رقم(٤).

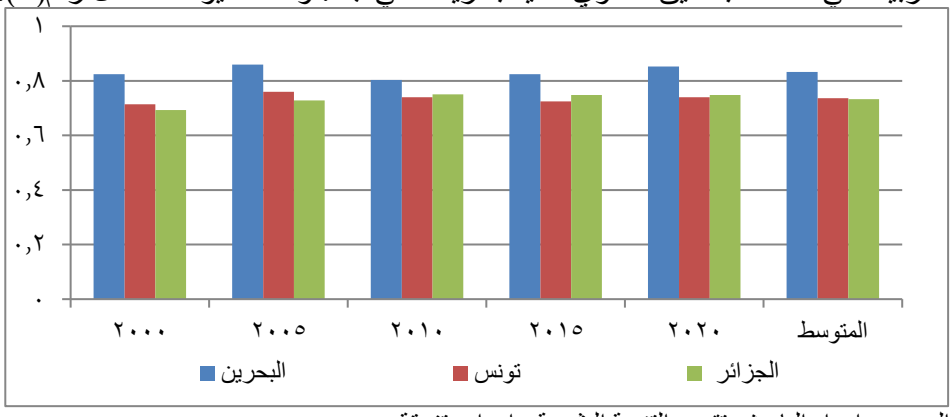

المصدر: إعداد الباحث، تقرير التنمية البشرية ، إعداد متفرقة.

شكل (٤) تطور دليل التنمية البشرية في البحرين وبعض الدول العربية في خلال الفترة (2020- 2000).

ويدل التفوق الواضح في قيم دليل التنمية البشرية في البحرين على وجود سياسات إجتماعية متكاملة لدي مملكة البحرين، ويمكن الأستعانة بها في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين. والجدير بالذكر، فإن المجتمع البحريني كبقية المجتمعات في العالم يواجه العديد من التحديات ويأتي على رأسها التحدي الاقتصادي وهيكلة الاقتصاد البحريني وتأثيراتها على المواطن العادي، خاصة الفئات الضعيفة. كما يواجه المجتمع أيضا تحدي زيادة نسبة المسنين والمتوقع تضاعفها في العشر سنوات القادمة كنتيجة لارتفاع معدلات متوسط الحياة كنتيجة للتقدم في مستويات الرعاية الصحية، مما يستلزم التخطيط للخدمات والبرامج التي تلبي احتياجات هذه الفئه وتتيح إدماجهم والاستفادة من خبراتهم". ومن ثم فأن قضية التنمية الاجتماعية، والمحور الاجتماعي للتنمية المستدامة، أصبح يمثل قضية محورية في العالم اليوم.

د) دور السياسات البيئية العام في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين:

تساهم السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين، وإيمانًا بأهمية الشراكة العالمية في تدعيم التنمية المستدامة بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحماية التنوع البيولوجي، صادقت المملكة على أكثر من ٤٠ اتفاقية ومعاهدة وبروتوكولاً دوليًا وإقليميًا ذات صلة بالحافظ على النظم البيئية والحياة الفطرية ومكافحة التلوث بجميع أشكاله، بما يعزز بعض المؤشرات الاجتماعي، وأهمها: تحقيق هدف الصحة الجيدة والرفاه، القضاء على الجوع التام، مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

كما نظمت المملكة ممثلة في المجلس الأعلى للبيئة العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية الداعمة لحماية البيئة، ومن أهمها: المنتدى الدولي للاقتصاد والتقنيات الخضراء لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، والمؤتمر الوزاري الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الاقتصاد الأخضر في يوليو ٢٠١٩، واجتماع مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر للمرة الأولى من نوعها خليجيًا، ومؤتمر الاستثمارات المستدامة لأجندة ٢٠٣٠ - الاستثمار في الصناعة الخضراء في نوفمبر ٢٠١٩، وغيرها من المشاركات الداعمة لتعزيز العمل البيئي المشترك على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والدولية.

وعلى الجانب المحلي، أصدرت مملكة البحرين تقريرها الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وقدمته إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، في خطوة رائدة ترصد إنجازاتها التنموية، ومواءمة خططها وبرامجها مع أهداف التنمية المستدامة، والمحددة بـ ١٧ هدفًا و١٦٩ غاية، وخاصة ما يتعلق بكفالة "الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارد الطبيعية"، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره، وحماية البيئة وتوفير الأمن الغذائي وضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية، وتعزيز السلام والنمو الاقتصادي المستدام، وذلك بعد نجاحها كواحدة من أوائل دول العالم إنجازًا للأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها في عام ٢٠١٥. وتعكس كل هذه الجهود البيئية مدي فاعلية السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مملكة البحرين خلال فترة الدراسة.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ثالثاً: دور تكامل السياسات العامة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة:

أ) دور السياسات العامة الداخلية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين:

يبرز دور المجلس الأعلى للبيئة في مملكة البحرين كجهة رسمية مختصة بتحديد التقنيات الصديقة للبيئة وتعزيز المشاركة المجتمعية في مجال المحافظة على البيئة. وفي الوقت الذي تطالب فيه كثير من دول العالم مؤسساتها الخاصة إلى مشاركتها في حماية البيئة، فإن مملكة البحرين تفتخر بنجاح جهودها في تحقيق الشراكة المجتمعية لحماية البيئة والموارد الطبيعية لاسيما في القطاع الصناعي، فقد نجح المجلس الأعلى للبيئة بالتنسيق والتعاون مع العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص بوضع خطط لتعزيز دورها في نشر التوعية حول حماية البيئة والتركيز في مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المحافظة على التنمية المستدامة .

وأنعكاساً للجهود الملموسة لمملكة البحرين في الحفاظ على البيئة، فقد استحقت مملكة البحرين ثقة المجتمع الدولي بتوليها مناصب مرموقة، من أبرزها: عضوية اللجنة التنفيذية لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون للعام ٢٠٢٠، بعد فوزها بمنصب نائب الرئيس للمكتب التنفيذي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEA في عام ٢٠١٩، وعضوية المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص والمعني باتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات في عام ٢٠١٨، فضلاً عن استضافتها للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين ووكالات منظمة الأمم المتحدة للسنوات من (٢٠١٨ – ٢٠٢٢). وهذا ما يؤكدعلى الدور الفعال للسياسة العامة الداخلية، والخارجية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين خلال فترة الدراسة.

ب) دور السياسات الاقتصادية العامة في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين:

أنشأت وزارة المالية لجنتان لوضع الخطط والبرامج المعنية بالسياسات الخضراء، الأولى لجنة السياسة الخضراء: وتختص في وضع الضوابط والأطر العامة على مستوى وزارة المالية، وتحديد المجالات التي سيتم العمل عليها في إطار الاستغلال الأمثل للطاقة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية. واللجنة الثانية هي لجنة المبادرة الحكومية: وتختص بالاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية والموارد المتاحة، وترأس الوزارة هذه اللجنة مع فريق عمل مكون من ممثلين عن الوزارات والإدارات الحكومية ذات العلاقة والاختصاص لمتابعة تنفيذ المشروعات قيد التنفيذ في إطار برنامج عمل هذه اللجنة، وإحدى مشروعاتها هو مشروع المدارس الخضراء.

وعلى الجانب الأخر يمكن للسياسة النقدية أن تلعب دوراً جوهرياً في الحفاظ على البيئة من خلال العديد من الآليات، أهمها: تقديم قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتبع ظوابط الحفاظ على البيئة والحد من التلوث. وفي هذا الشأن، اطلقت ةلثمم ةموكحلا ضورقلا» ةيفرصم ةيلام تاسسؤم نم صاخلا عاطقلا عم نواعتلاب يزكرملا نيرحبلا فرصمب » داصتقالا معدو ةئيبلا ىلع ظافحلا يعارت يتلا تاعورشملل ةهجوملا ضورقلا يهو ءارضخلا تاذ تاردابملا نم أددع نيرحبلا فراصم ةيعمج تماق ،كلذ يلع ةوالع .ةمادتسملا ةيمنتلا ةيقحتو

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

نم ددعو ةيعمجلاب ءاضعأ ةيفرصمو ةيلام تاسسؤم عم ةكارشلاب ةئيبلاو خانملاب ةلصلا تاردابم يف يفرصملاو يلاملا عاطقلا ةمهاسم رثأ ميظعتل كلذو ،ةصاخلاو ةيموكحلا تاهجلا لمعلا ةيمهأ بلع اهديأت نيرحبلا فراصم ةيعمج تدكأ امك .نيرحبلا ةكلمم يف ةئيبلا ةيامح يف ةيفرصملاو ةيلاملا تاسسؤملا لخاد خانملاب ةقلعتملا رطاخملا لوح يعولا ةدايزل .تاسسؤملا كلتل ةيونسلا ةيبيردتلا ططخلا يف تاعوضوملا هذه نيمضت بلإ ةفاضإ نيرحبلا

وبناءاً على سبق، تشير الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية(السياسة المالية)، والجهود المبذولة من المصرف المركزي بالبحرين(السياسة النقدية)، على الدور الفعال للسياسات الاقتصادية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين خلال فترة الدراسة.

ج) دور السياسات الاجتماعية العامة في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين:

يتمحور عمل السياسات الاجتماعية العامة بشكل عام حول تنمية الإنسان، وتحقيق التنمية البشرية، وتساهم التنمية البشرية بدور ملموس في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة، ولأهمية هذا الدور فقد ابتدأ مجلس الوزراء البحريني القسم الأول عند إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة عام ٢٠٠٦، بعنوان "التنمية البشرية والبيئة في مملكة البحرين"، وركز على علاقة الانسان بالبيئة من جانب، والمبأدي المستقبلية والتنمية البشرية والبيئية من جانب آخر. واشارت إلى أن الاستراتيجية الوطنية للبيئة في مملكة البحرين تعتمد على المبادئ الآتية(مجلس الوزراء البحريني، ٢٠٠٦؛ ١٤): تحسين الوضع الحالي للبيئة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع التدهور البيئي، تغريم الملوث الذي يسبب ضرراً بيئياً، مبدأ الشراكة.

ولقد حققت مملكة البحرين- خلال الأعوام القليلة الماضية- إنجازات ملحوظة في مجال التنمية البشري، إذ صعدت البحرين ستة مراكز بين ٢٠١٣ و ٢٠١٨، مما يجعلها الدولة العربية التي حققت أكبر قفزة تصاعدية من حيث ترتيب مؤشر التنمية البشرية، تليها الإمارات العربية المتحدة بخمسة مراكز، وتونس بثلاثة مراكز في الفترة الزمنية نفسها. وفي عام ٢٠١٩، صنف تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٩ البحرين ضمن البلدان "التي بلغت مستوى متقدماً جداً على صعيد التنمية البشرية"، حيث تم ترتيب البلدان وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الذي يقيس التنمية على أساس متوسط الدخل ومستوى التعليم والصحة في تلك البلدان. وبناءاً على ما سبق، يمكن القول أن السياسات البيئية العامة في البحرين قامت بدور ملموس في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين، من خلال أسهمها في الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية.

د) دور السياسات البيئية العامة في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين:

تحرص مملكة البحرين على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية وإقرار القوانين والتشريعات، وإنشاء المؤسسات والأجهزة الرسمية الضامنة لحماية البيئة واستدامة العملية التنموية، بالتوافق مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، ومبادئها المرتكزة على الاستدامة والتنافسية والعدالة، والمخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني. وعززت الحكومة من اهتمامها بحماية البيئة والموائل الطبيعية والحياة النباتية والحيوانية البرية والبحرية، وتعزيز الوعي بها والحفاظ على

التنوع البيولوجي، والاستدامة البيئية، وتحسين كفاءة استخدام وترشيد استهلاك الموارد والطاقة، وآليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع الاقتصادية، وتشجيع إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والاستثمار فيها وفقًا لبرنامج عمل الحكومة (٢٠١٩-٢٠٢٢) بعنوان: "أمن اقتصادي واجتماعي مستدام في إطار توازن مالي"، بعد نجاحها في تضمين ٧٨٪ من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن برامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨).

وتمكَّن المجلس الأعلى للبيئة، منذ إنشائه وتنظيمه في عام ٢٠١٢ ، من تنسيق الجهود الوطنية في توفير بيئة آمنة ومستدامة، من خلال توليه اختصاصات جهاز البيئة لعام ١٩٩٦ و"الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية" لعام ٢٠٠٢، واضطلاعه باقتراح الخطط والسياسة العامة واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الموارد وتنميتها واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة ونشر الثقافة والوعي البيئي، بالتوافق مع التشريعات الوطنية وأهمها: المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦ بشأن البيئة، وقانون النظافة العامة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩، والتشريعات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والصحة العامة والزراعة والصيد والصرف الصحي ومكافحة التدخين.

واخيراً، تم إنشاء مركز الطاقة المستدامة، بموجب المرسوم رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٩، لتعزيز الجهود الوطنية في المحافظة على مصادر الطاقة المستدامة، بما فيها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحيوية، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة المائية، وغيرها من المصادر الطبيعية ورفع كفاءة استخداماتها وتطويرها والتشجيع على الاستثمار فيها، إلى جانب العديد من اللجان والمؤسسات الوطنية لتعزيز حماية البيئة والصحة والسلامة العامة مثل: اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث عام ٢٠٠٦، واللجنة الوطنية التوجيهية للتَّنَوُّع البيولوجي عام ٢٠١١، واللجنة الوطنية لمكافحة التدخين والتبغ بأنواعه ومنتجاته، وغيرها.

وبناءاً على ما سبق، يمكن القول أن السياسات البيئية العامة في البحرين قامت بدور ملموس في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين، من خلال دعمها للأهداف البيئية للتنمية المستدامة، والمحددة: المياة النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، والحياة في البر.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

توصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، يمكن إيجازها على النحو التالي:

١) يلاحظ وجود علاقة مباشرة بين المشاركة المجتمعية ممثل بمؤشر التصويت والمساءلة، والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ممثلاً في إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١).

٢) يتضح عدم استقرار الميزانيات الحكومية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، فضلاً عن تأثير الإنفاق العام الإيجابي خاصة الإنفاق الاستثماري، والإنفاق على البنية الأساسية، بما يشكل حافزاً إيجابياً للاستثمار الخاص ويدفع النمو الاقتصادي قدماً للأمام.

وهذا ما يعكس مدى مساهمة السوق في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي في البحرين، ومن ثم تعزيز البعد الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة.

٣) يلاحظ وجود اتجاه صعودي لميزانية المصرف المركزي البحريني خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، ويسهم هذا الارتفاع في تطور حجم السيولة النقدية في الاقتصاد البحريني، مما يوفر أحد المتطلبات الهامة للتنمية الاقتصادية، والممثلة في التمويل الاستثماري، وتعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

٤) تساهم الإنجازات الخاصة بجانب تطوير التعليم في تعزيز مساهمة الكوادر البشرية، في تحقيق مزيد من الانتاجية وتقدم الاقتصاد البحريني، وتحقيق النمو الاقتصادي في البحرين، ومن ثم تعزيز البعد الاقتصادي لدعم التنمية المستدامة.

٥) أولت الحكومة في مملكة البحرين أهتماماً بالقطاع الصحي، ممثل في تطور في الإنفاق الصحى الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البحرين خلال الفترة، وينعكس الاهتمام الرائد للحكومة في مملكة البحرين على تطور الخدمات الصحية تحت قيادة وزارة الصحة، بما يسهم في تقليل معدلات الفقر، والحصول على العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ومن ثم دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة..

٦) يلاحظ وجود عدم استقرار في تطور مؤشر التصويت والمساءلة مقارنة بدليل التنمية البشرية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٢١)، إذ يوجد دور للمشاركة الشعبية مقاسة بمؤشر التصويت والمسائلة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مقاس بدليل التنمية البشرية في البحرين خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، وعدم وجود دور للمشاركة الشعبية في تعزي البعد الاجتماعي للعدالة الاجتماعي في البحرين خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠٢١).

٧) يتضح وجود تطور كبير في مكونات الموازنة العامة في البحرين خلال فترة الدراسة(٢٠٠٠- ٢٠٢٠)، وهذا التطور المستمر في مكونات الميزانية الحكومية المتمثل في الايرات الحكومية والنفقات الحكومية في، يشير إلى وجود دور رائد للسياسة المالية في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في البحرين خلال فترة الدراسة.

٨) تشير الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية(السياسة المالية)، والجهود المبذولة من المصرف المركزي بالبحرين(السياسة النقدية)، على الدور الفعال للسياسات الاقتصادية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين خلال فترة الدراسة.

٩) أن السياسات البيئية العامة في البحرين قامت بدور ملموس في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة في البحرين، من خلال دعمها للأهداف البيئية للتنمية المستدامة، والمحددة: المياة النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، والحياة في البر.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، يمكن للباحث تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات تساعد واضعي السياسات العامة في مملكة البحرين على "رسم سياسات عامة متكاملة" تسهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة، **وذلك على النحو التالي:**

أ) مقترحات تعزيز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين:

تقوم السياسة الاقتصادية من خلال السياستين المالية والنقدية، بدور ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، **وتتمثل أهم المقترحات في هذا الشأن فيما يلي:**

١) حفز الاستثمارات المحافظة على البيئة، وذلك من خلال حفز الاستثمارات في مجال العمل البيئي عن طريق عدة تقنيات كمنح ميزات جبائية، دعم المشاريع في هذا المجال.
٢) تفعيل الرسوم البيئية الجبائية، باعتباره وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة في أسعار الخدمات، أو في تكاليف الأنشطة المسببة في التلوث.
٣) إنشاء المصارف الخضراء، وذلكباعتبارها أداة فعالة لتمويل التنمية المستدامة.
٤) إدارج هدف المحافظة على البيئة ضم أهداف التنمية الاقتصادية وأن يتم العمل على تحقيقه كسياسة عامة للمجتمع.
٥) تطوير أدوات للسياسة الاقتصادية في مجال حماية البيئة تضمن مراقبة التلوث والحد منه.

ب) مقترحات تعزيز دور السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين:

١) باعتماد مبدأ الوقاية البيئية كإجراء رئيسي في التنمية، مع إقرار المسؤولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة الاختلالات البيئية، واعتبار أن الدول المسببة في التلوث مسؤولة مادياً.
٢) تحسين نوعية الحياة ونمط العيش، من خلال المساهمة في القضاء على الفقر والمشكلات الإجتماعية، مع رفع المستويات الاقتصادية وتشكيل الوعى الصحي والبيئي.
٣) إدخال موضوعات التنمية المستدامة في السياسات العامة للدولة من خلال تضمين السياسات التعليمية التنمية المستدامة وآليات تحقيقها.
٤) تطوير سيايات تمويل التعليم وتجديد آلياته لتعزيز التمويلات الداخلية والخارجية من جانب، وإتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية تسير حشد موارد القطاع الخاص لتكملة التمويلات العمومية التي توفرها الدولة للتعليم.
٥) تحسين جودة المؤشرات الصحية ودعم مسيرة المملكة نحو تحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة والارتقاء بمؤشرات التنافسية التي ترصد القطاع الصحي والخدمات الصحية في الدولة.

ج) مقترحات تعزيز دور السياسة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في البحرين :

١) الاهتمام بالبية الطبيعية؛ باعتبارها العمود الفقر للتنمية المستدامة، حيث كل تحركتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الإستنزاف البيئي.
٢) أتباع سبل علمية وخطط مبرمجة في التعامل مع البيئة وتبنى برامج للأستخدام الأمثل لكمية المياه والطاقة الطبيعية، علاوة على أشراك الجماعات المحلية عند صياغة ورسم السياسات البيئية.
٣) تشجيع إنشاء جمعيات لحماية البيئة وحث المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطن في حل مشاكل البيئة.
٤) أن تعتمد السياسة البيئية على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام وليس فقط أدوات الردع الرسمية.
٥) ضرورة استثمار امكانية التوجه نحو المحافظة على البيئة وكفاءة استخدام الخدمات البيئية وتهيئة أجواء خالية من التلوث وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على البيئة.

وفي ختام هذا المقترحات، الخاصة بالسياسات الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)،
يؤكد الباحث على ضرورة أهتمام واضعي السياسات العامة بتكامل تلك السياسات بما يعزز من فاعليها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

المراجع:

١) أبو رولية، حميدة ميلاد، (٢٠١٣)، ***الحكم الرشيد أساس التنمية المستدامة***، بحوث واوراق عمل ندوة دولة القانون، كلية القانون، جامعة سرت، ليبيا، ص ٢٩٢.

٢) أمين، رضا عبد الواجد، (٢٠١٧)، اعتماد الجمهور على الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات عن قضايا التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على الجمهور البحريني، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، جامهة القاهرة الكندية، العدد ١٧، ص١-١٠

٣) بن إسماعيل، عياد طاهر، (٢٠١٨)، دور البيروقراطية في صنع السياسة العام في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، العدد٧، ليبيا، ص ١-٢٦.

٤) تي، أحمد،(٢٠٢٠)، التنمية المستدامة : أبعادها ومؤشرات : قراءى اقتصادية، أعمال الملتقي الوطني: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر(الأبعاد والتحديات)، مركز فاعلو للبحث في الأثربولوجيا والعلوم الإنسانية والإجتماعية ومخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المجلد(١)، الجزائر، ص٢٧٩.

٥) جاسم، وسام صالح عبد الحسين،(٢٠٢٠)، الرأي العام واثرة في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٧، العدد٤، العراق ص ١٩٣٦.

٦) الحرمي، إبراهيم عبدالله على محمد،(٢٠٢٠)، استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية شركة قطر غاز، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان الأهلية ، الأردن، ص ٤٣.

٧) رفيق، صديقي،(٢٠١٩)، **مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد٧، الجزائر، ص١٠١.
٨) الزعبي، على زيد،٢٠٠٩)، التنمية المستدامة: المفهوم والمونات ومؤشرات القياس، مجلة حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٣٧، مصر، ص٢٤٣.
٩) ساجد، يزن خلوق محمد،(٢٠٢١)، النظام السياسي وآليات صنع السياسة العامة في الأردن، مكلة تكريت للعوم السياسية، العدد٢٣، العراق، ص ٢٥٩- ٢٨٩.
١٠)الشرفي، عاصم على حسن،(٢٠٢١)، أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في الحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، مجلة إشراقات تنموية، مؤسسة العراق للثقافة والتنمية، المجلد٦، العدد ٢٦، ص ٧٦٩- ٧٩٢.
١١)شودي، سوجيت،وآخرون، (٢٠١٤)، اللامركزية في الدول الموحدة: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٣٣.
١٢)صالحي، أسماء، (٢٠١٩)، تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، المجلد٣، العدد١، ص ٢١٢.
١٣)صالحي، أسماء، (٢٠١٩)، تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج ، مجلة الناقد للدراسات السياسية،: جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، المجلد٣، العدد١، ص ١٩١- ٢٠٨.
١٤)طايع، محمد سالمان،(٢٠٠٠)، المحليات والتنمية الاقتصادية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد(١)، العدد(٣)، مصر، ص ١٠٨.
١٥)عبد البديع، محمد،(٢٠٠١)، ***أقتصاد الحماية والبيئة***، دار الأمين للطباعة، مصر، ٣١٦.
١٦)عبد العزيز، سلوي محمد، (٢٠٢٠)، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط (مع التطبيق على عينة من دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد(٩) العدد (٨)، ص ٢٤.
١٧)عبد الواحد، السيد عطية، (١٩٩١)، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، ص٨.
١٨)عثمان، رامي تيسير عبد العزيز، دور التخطيط الاستراتيجي الحكومي الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً هداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ قطاع الحكم المحلي :أنموذجاً (٢٠١٦- ٢٠١٩)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة العربية الأمريكية- جنين،فلسطين، ص ٣٤- ٣٦.
١٩) العزاوي، وصال نجيب،(٢٠٠١)، السياسة العامة: دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٤ .
٢٠)فاضل، شيماء عادل، (٢٠٢١)، التنمية المستدامة في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة العلوم القانونية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السلسلة ١١، العدد١، العراق، ص ٤٤.

٢١)المريخي، محمد خالد أحمد، (٢٠١١)، تقييم وتحليل كثافة التنمية المستدامة باستخدام سعة الحمل الحضرية في مملكة البحرين ١٩٩٨-٢٠٠٩، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، البحرين، ص١.
٢٢)مولعة ،فاطمة الزهراء،(٢٠١٥)، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ٢٠٠١- ٢٠١٤، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، المجلد١، العد١، الجزائر، ص ١٢٨.
٢٣)وزارة الصحة،(٢٠١٢)، أجندة مملكة البحرين الصحية: استراتيجية تحسين الصحة(٢٠١١-٢٠١٤)، وزارة الصحة، الاصدار الثاني ، مملكة البحرين، ص ١٩.
24) Gallina, E. S., de Oliveira Cruz, L., & Matias, F. (2017). Brazilian Public Policies and Sustainable Development that Influence the National Bioindustry. In Sustainable Economic Development (pp. 127-139). Springer, Cham.
25) Vertakova, Y., & Plotnikov, V. (2017). Problems of sustainable development worldwide and public policies for green economy. Economic Annals-XXI, (166), 4-11.
26) Locatelli, I. P. V., Bernardinis, M. D. A. P., & do Amaral Moraes, M. (2020). An approach between public policies on urban mobility and the sustainable development goals in Curitiba-PR. Revista de Gestão Ambiental e Sustentabilidade, 9(1), 1-24.

Abstract
The study aimed to identify the relationship between the integration of public policies and sustainable development in Bahrain, and what are the mechanisms that enhance the degree of integration of public policies and support their developmental role in increasing the achievement of sustainable development in the Kingdom of Bahrain? The study reached a set of results, the most important of which are: Internal policy is characterized by integration with public policies, especially Bahraini foreign policies, and social public policies in Bahrain are characterized by a high degree of integration among its basic components. Finally, the environmental efforts reflect the extent of the effectiveness of public environmental policies in enhancing the social dimension of sustainable development in the Kingdom of Bahrain during the study period. In light of this, the researcher stressed the need for public policy makers to pay attention to the integration of these policies in a way that enhances their effectiveness in achieving sustainable development goals in the Kingdom of Bahrain.